صحيح الإمام مسلم

"رؤية منظومية"

د. قاسم محمد يوسف غنام
أستاذ الحديث المشارك - كلية الشريعة - جامعة جرش
د. فايز عبد الفتاح أبو عمير
أستاذ الحديث المشارك - كلية الشريعة - جامعة جرش

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه وآله وصحبه ومن والاه وبعد:

لقد اعتنى العلماء بالصحيحين (صحيحي البخاري ومسلم) اعتناءً ليس له مثيل إلا ما كان من اعتنائهم بالقرآن الكريم، وهذا واضح من كثرة المؤلفات عليهما من شروح، ومستخرجات، ومستدركات، وتعاليق، وملخصات، وللعلماء كلام كثير في الثناء عليهما، وبيان مكانتهما العالية، ومنزلتهما بين كتب الحديث، من ذلك:

قول الدهلوي في (حجة الله البالغة): "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهوِّن من أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين"(١).

ويقول الإمام النووي في (تهذيب الأسماء واللغات): " واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا: البخاري ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح

(١) الدهلوي، حجة الله البالغة ٢٨٣/١.

البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد... "ثم قال: "وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما"(٢).

وجمهور العلماء على أن صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم، خلافاً لما ذهب إليه الحافظ أبو علي النيسابوري، وبعض علماء المغرب من تقديم صحيح مسلم على غيره.

قال أبو علي النيسابوري: "ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج"(٣)، وأجاب ابن الصلاح عن هذا القول بقوله: "إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح - فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري، في تراجم أبوابه، من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح - فهذا لا بأس به، ولا يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري"(٤).

كما أجاب ملاّ علي القاري على تفضيل بعض المغاربة لصحيح مسلم بقوله: "وتفضيل بعض المغاربة لصحيح مسلم؛ محمول على ما يرجع لحسن السياق، وجودة الوضع والترتيب"(٥)، والذي نخلص إليه من أقوال هؤلاء العلماء أن ما في كتابي البخاري ومسلم من المتصل المرفوع للنبي ﷺ صحيح، وأن صحيح البخاري مقدم من حيث الصحة على صحيح مسلم، إلا أن مسلماً مقدم من حيث اعتبارات أخرى منها: أنه ليس في صحيح مسلم بعد المقدمة إلا الحديث الصحيح المسرود، بخلاف صحيح البخاري، كما أن صحيح مسلم مقدم على صحيح

---

(٢) النووي، تهذيب الأسماء واللغات ١/٧٣- ٧٤.

(٣) انظر ابن الصلاح، علوم الحديث ص١٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح ١/١٦.

البخاري من حيث الوضع والترتيب، وهذا ما حدا بنا إلى تسليط الضوء على هذا السفر العظيم للحديث عنه من الناحية المنظومية.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل صحيح مسلم مؤلف حسب المدخل المنظومي في التدريس والتأليف، وهل هذا المدخل خاص بالعلوم التجريبية أم أنه يمكن أن يطبق في العلوم الأخرى كالعلوم الشرعية ومنها: الحديث الشريف؟ هذا ما سنجيب عنه في هذا الدراسة من خلال البحث في كتاب يعتبر ثاني أهم كتاب في المكتبة الحديثية وهو: صحيح الإمام مسلم.

أهداف البحث:

١- بيان أن المدخل المنظومي ليس بحادث جديد كما يدعي مكتشفوه في عصرنا، وأن الواقع العملي المنظور في مؤلفات كثير من علمائنا يشهد بأنه كان معلوما لديهم، مطبقاً في كثير من الدراسات والمؤلفات التراثية، ومنها العلوم الشرعية بشكل عام، والحديث النبوي الشريف بشكل خاص.

٢- بيان أن علماءنا قد استخدموا المدخل المنظومي في مؤلفاتهم وإن لم يكن هذا المدخل معروفاً بهذا المصطلح، وأن الإمام مسلماً قد ألف كتابه بناء على هذا المنهج.

٣- كما ويهدف هذا البحث إلى دفع الباحثين في العلوم الشرعية إلى المزيد من البحث في كتب التراث من أجل معرفة مدى أخذها بالمدخل المنظومي، ومراعاة ذلك عند تدريس هذه الكتب.

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الكتب التي تعرضت إلى منهج الإمام مسلم في صحيحه مثل: شروط الأئمة الخمسة للحازمي، وشروط الأئمة الستة لابن طاهر القيسراني،

والحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان، وغيرها، إضافة إلى ما في مقدمة الصحيح نفسه من بيان لشيء من منهجه في كتابه.

وهناك كتابات أخرى كثيرة في منهج الإمام مسلم في صحيحه، لكن لم يتناول أحد منهج الإمام مسلم من الناحية المنظومية، لا سيما وأن مسلماً تفوق على البخاري من حيث الترتيب وسهولة البحث فيه.

خطة البحث ومنهجيته:

يقع البحث في مبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: تعريف بالمدخل المنظومي وبيان أهم سماته المميزة له:

وقد ذكرناها في هذا المبحث تعريفاً لغوياً واصطلاحياً للمنظومة وبينا المراد من عنوان البحث (صحيح مسلم - رؤية منظومية) وما يتعلق باللغة فقد اعتمدنا فيه على كتاب (لسان العرب)، وما يتعلق بالاصطلاح فقد اعتمدنا فيه على كتاب رأينا أنه من أفضل ما كتب في هذا الفن وهو كتاب (تصميم التدريس رؤية منظومية). وذكرنا أهم السمات المميزة لما بات يعرف حديثاً بالمدخل المنظومي.

المبحث الثاني: سمات المدخل المنظومي في صحيح مسلم وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: السمة الأولى: أهداف المنظومة ومدى تحققها في صحيح مسلم.

المطلب الثاني: السمة الثانية: الخصائص المعينة.

المطلب الثالث: السمة الثالثة: البيئة التي صنف مسلم فيها صحيحه.

المطلب الرابع: السمة الرابعة: العلاقة التي تربط المنظم بعضه ببعض.

المطلب الخامس: دينامية عمل المنظومة في صحيح مسلم.

وقد أثبتنا من خلال هذا البحث أن هذا الصحيح المبارك (صحيح الإمام مسلم) مؤلف بحسب ما بات يعرف حديثاً (بالمدخل المنظومي) وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي. فلجأنا إلى دراسة هذا الكتاب دراسة تحليلية

لمقدمته وكتبه وأبوابه وأحاديثه وتوصلنا إلى أن الإمام مسلماً رتب كتابه بطريقة فذة رائعة يبهر كل من يقرأ فيه لما يجده من دقة وحسن صياغة وأنه جاء كما أراد له الإمام مسلم وإن كان ثمة ملاحظات عليه فلأنه جهد بشري. ولا يخلو جهد بشري من الخطأ.

المبحث الأول: التعريف بالمدخل المنظومي وبيان أهم سماته المميزة له:

قبل أن نشرع في التعريف المدخل المنظومي يحسن بنا أن نعرف عنوان البحث وهو (صحيح الإمام مسلم: رؤية منظومية).

أولاً: من الناحية اللغوية: قال ابن سيده: الرؤية: النظر بالعين والقلب. وقد رأيته رأية ورؤية، وليست الها، في رأية هنا للمرة الواحدة، وإنما هو مصدر كرؤية، إلا أن تريد المرة الواحدة.(٦)

والمنظومة لغة من النظم وهو: التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه فانتظم، والنظم: المنظوم وصف بالمصدر.(٧)

وتعرف المنظومة اصطلاحاً بأنها: الكل المركب من مجموعة الكيانات أو المكونات التي تربطها ببعضها البعض علاقات تبادلية شبكية تعمل معاً على تحقيق أهداف محددة وهي - أي المنظومة- تقع ضمن حدود معينة داخل بيئة تحيط بها، وهي تؤثر وتتأثر عادة بعوامل هذه البيئة(٨). فهل يمكن أن نعتبر صحيح مسلم - بحسب هذا التعريف - منظومة؟ وهذا ما سنجيب عنه في المبحث الثاني - وهو المبحث الرئيس - في هذا البحث. والآن نشرع في التعريف بالمدخل المنظومي وبيان أهم سماته المميزة له.

(٦) أنظر: ابن منظور، لسان العرب ج١٤ ص٢٩١ دار صادر.

(٧) أنظر: ابن منظور، لسان العرب ج١٢ ص٥٧٨ دار صادر.

(٨) أنظر: د. حسين زيتون، تصميم التدريس، رؤية منظومية ص١٢.

يعرف المعنى العام لمدخل النظم بأنه[٩] منهج فكري يرشدنا على نحو نسقي إلى حل المشكلات، وهو تطبيق التفكير العلمي في حل المشكلات.

وتمثل دينامية[١٠] عمل المنظومة - وقد سبق تعريفها آنفاً - بنموذج النظم الأساسي الذي يتكون من المدخلات والعمليات والمخرجات، ويمكن ضبط عمل المنظومة من طريق عملية (التغذية الراجعة).

وهذه العناصر سنتعرف عليها من خلال بيان سمات المدخل المنظومي وهي على النحو الآتي:

أولاً: الهدف: لكل منظومة - هدف - أهداف محددة تعمل على تحقيقها، وهذه الأهداف هي التي تحدد تركيب منظومة ما، وعليه فإن الهدف - الأهداف - هي النواة الأساسية التي ينمو حولها النظام لأنه ما وجد إلا لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً: المنظومة عبارة عن كل مركب من تجميع مكونات مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، وهذا التجمع يتم وفق قوانين وقواعد منطقية أو رياضية لتحقيق أهداف محددة.

أما الترابط والتفاعل فيظهر الخاصيتين الآتيتين:

الأولى: لابد من وجود علاقات تداخل وتبادل بين المكونات بعضها مع بعض وبين المنظومة ككل.

---

(٩) أنظر د. حسن حسين زيتون، تصميم التدريس رؤية منظومية (ص٦- ٣٤) فقد أخذ هذا المبحث منه باختصار وتصرف، وانظر د.توفيق مرعي، الكفايات التعليمية في ضوء النظم، (ص٥٩- ٧٠)، وانظر د. عبداللطيف الفارابي وزملاؤه، البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق، (ص٥- ٢٠)، ومقدمة بحث د.فايز أبو عمير، الفكر المنظومي في صحيح البخاري، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٢٠)، عدد (٣ ب)، ٢٠٠٤م.

(١٠) المراد بدينامية عمل المنظومة أي كيفية عملها ومنه علم (الديناميكا) وهو علم يبحث في الحركة بمعناها العام. أنظر: المعجم الوسيط ٣٠٧/١.

الثانية: لابد من اعتماد أجزاء المنظومة بعضها مع بعض في تحقيق غرض النظام.

وعليه فإن أي تغيير في أي مكون فرعي سيكون له تأثيره المعين على باقي مكونات المنظومة الأخرى، كما في حديث رسول الله ﷺ " إذا اشتكى عضواً تداعى له سائر جسده بالسهر، والحمى".[١١]

ثالثاً: حدود المنظومة: لكل منظومة حدود تحيط بمكوناتها ووظائفها وتحفظ هويتها عن البيئة المحيطة بها بدرجة معينة، وتشبه هذه بالحدود السياسية بين الدول، وعليه فإن الحد الفاصل بين مكونات النظام والبيئة المحيطة يجعل التفاعل أكبر بين مكونات النظام منه مع عوامل البيئة المحيطة بالمنظومة، وهذه البيئة يمكن أن تضيق أو تتسع حسب المنظومة المراد دراستها.

رابعاً: قلنا إن لكل منظومة حدودا، وإنها تقع خارج الحدود البيئية المحيطة وتعني البيئة العوامل المؤثرة على المنظومة من خارج حدودها.

خامساً: ترتبط النظم بعضها ببعض بمجموعة من العلاقات من أهمها:

العلاقة الهرمية: وتعني أن كل نظام في الكون هو عنصر في نظام أعم يطلق عليه النظام الأم، يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية المتزاملة، وهي بدورها تتفرع إلى عدد من الأنظمة تحت الفرعية، ويستمر تفرع النظام الأم حتى نصل لأصغر الأنظمة وهكذا.

سادساً: تمثل دينامية عمل المنظومات بنموذج يسمى نموذج النظم الأساسي، ويتكون هذا النموذج من المدخلات والعمليات والمخرجات، فما هي عناصر هذا النموذج؟

أ- المدخلات: و تعني ما يدخل المنظومة من البيئة المحيطة بها فتساعدها على استمرار التفاعلات فيها من أجل تحقيق الأهداف المحددة للمنظومة، وهذه

---

(١١) محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح (بهامش فتح الباري) (كتاب الأدب رقم ٦٠١١).

المدخلات قد تكون لمرة واحدة في الأنظمة المغلقة، وتزداد كلما انفتحت حتى تصبح المدخلات مستمرة في المنظومات المفتوحة.

ب- العمليات: وهي تعني مجموعة الإجراءات التي يتم بمقتضاها تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ج- المخرجات: و هي النتاجات النهائية التي تمخضت عن معالجة المدخلات بواسطة العمليات.

و عادة ما تستخدم مخرجات النظام في الحكم على فاعلية هذا النظام أو كفاءة إنتاجه، فإن كانت تلك المخرجات تتطابق إلى حد بعيد مع ما هو متوقع من النظام أن يقوم به أي مع أهداف النظام المحددة سلفا عندها يمكن الشهادة بكفاءة النظام وفاعليته، أما إذا كانت درجة التطابق محددة أو معدومة عندئذ يمكن اعتبار النظام غير فعال في تحقيق أهدافه، ويطلق على عملية الضبط هذه: (التغذية الراجعة) وهي تعني: عملية تنظيم وضبط عمل منظومة ما بصورة مستمرة عن طريق استقبال جهاز التحكم لمخرجات النظام في صورة معلومات، وإعادة إرسالها مرة أخرى لمدخلات النظام في صورة معلومات راجعة تحمل توجيها تنظيميا معينا.

ونتيجة للسمات الست التي وقفنا عليها فإننا نصل إلى تصميم المنظومة حسب مدخل النظم، حيث تبدأ عملية التصميم (أو التخطيط) بقيام المصمم بتحليل النظام أولا فيحدد أهدافه على ضوء الإمكانات المتاحة، وبناء على ذلك يقوم المصمم بتحديد مدخلات النظام، والعمليات المراد العمل عليها، ثم يحدد مخرجات النظام المتوقعة مع وجود نظام المتابعة (التغذية الراجعة) للتقديم من أجل مطابقة مخرجات النظام المتوقعة بمخرجات النظام الفعلية، ومن ثم إجراء تعديل أو تحسين في مدخلات النظام وعملياته إذا جاءت هذه المخرجات الفعلية مخالفة للتوصيف الموضوع لمخرجات النظام المتوقعة.

ثم يلي هذه العملية التجميع النسقي لكافة عناصر التحليل سالفة الذكر وما بينها من علاقات في صورة مخطط مبدئي أو مسودة، وكثيرا ما يخضع هذا المخطط الأولي لعملية ثالثة هي عملية التقويم التي تستهدف تحديد مدى جودة هذا المخطط في تحقيق الأهداف المرجوة، وعادة ما تجري تعديلات وتحسينات (تغذية راجعة) على المخطط الأولى باستمرار، وأخيرا يصل المصمم إلى المخطط النهائي الذي يمثل مشروعا على الورق أو في الذهن، وبناء على المخطط تتم عملية تنفيذه واقعيا.

وعليه فإن عملية التصميم هذه تتضمن أربع مراحل أساسية هي:

١- تحليل النظام، وتتضمن: تحديد أهداف النظام وعناصره من مدخلات وعمليات ومخرجات وتقويم وتغذية راجعة.

٢- تجميع النظام، وتتضمن: تجميع عناصر النظام وما بينها من علاقات في صورة مخطط أولي يعبر عن تصميم النظام.

٣- التقويم، وتتضمن: تدقيق المخطط الأولي للتأكد من أنه أفضل تصميم ممكن لتحقيق الأهداف المرجوة من النظام.

٤- التغذية الراجعة، وتعني: إدخال تعديلات وتحسينات على المخطط الأولي إذا تطلب الأمر ذلك لجعله أفضل تصميم ممكن للنظام، وتنتهي عملية التصميم هذه بتحديد المخطط(التنفيذي) النهائي للنظام.

المبحث الثاني: سمات المدخل المنظومي في (صحيح الإمام مسلم):

في المطالب الآتية سنقوم بتطبيق أهم سمات المدخل المنظومي التي عرضت آنفا على صحيح مسلم ونرى مدى تحققها فيه.

المطلب الأول: السمة الأولى: أهداف المنظومة ومدى تحققها في صحيح مسلم:

نصّ الإمام مسلم على تسمية (صحيحه) خارج الكتاب فقال: "ما وضعت شيئاً في هذا (المسند) إلا بحجة"(١٢)، وقال أيضاً: "صنفت هذا المسند الصحيح"(١٣)، فسماه (المسند) وسماه (المسند الصحيح) وتبعه على التسمية الأخيرة الحاكم - فيما نقله الذهبي- (١٤)، وابن أبي يعلى وابن الجوزي(١٥).

ولقد كان غرض مسلم - رحمه الله- من تصنيف كتابه أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه، وغير ذلك من صنوف الموضوعات، لتكون سهلة المنال من عموم الناس من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه. والذي حفّزه لذلك ما رآه من نشر قوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها(١٦).

وكان أحد النجباء(١٧) قد طلب من الإمام مسلم أن يوقفه على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، فوقع ذلك في قلبه، فأخذ في جمع (صحيحه)، قال في ذلك: "أما بعد فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك

---

(١٢) ابن الصلاح- الصيانة: ٦٨، وانظر الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ٥٨٠/١٢.

(١٣) الخطيب- التاريخ: ١٠١/١٣، ابن خلكان- الوفيات: ١٩٤/٥.

(١٤) الذهبي- التذكرة: ٥٩٠.

(١٥) ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة٣٣٧/٢، ابن الجوزي: المنتظم: ٣٢/٥.

(١٦) انظر: مسلم- الصحيح: ٨/١ المقدمة.

(١٧) هو الحافظ: أحمد بن سلمة، صاحب مسلم وتلميذه ورفيقه في الارتحال والطلب، ألف مسلم الصحيح استجابة لطلبه فقد ذكر الخطيب في (تاريخ بغداد) (١٨٦/٤) في ترجمته (ثم جمع له مسلم (الصحيح) في كتابه).

ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرُّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت، أرشدك الله أن توقّف على جملتها، مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر. فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها، وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله، عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشّم ذلك، أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة"[١٨].

فمسلم أراد أن يجمع في كتابه مجموعة من الأحاديث المسندة الصحيحة في مختلف جوانب الدين فهل تحقق له ذلك؟

أولاً: بالنسبة لما يتعلق بكون أحاديث الصحيح مسندة:

فتعريف المسند عند المحدثين هو: ما اتصل سنده إلى رسول الله ﷺ[١٩]، وهذا ما نجده واضحاً في أحاديث مسلم فأحاديثه من هذا النوع وما كان منها غير ذلك فليس من غرض الكتاب وإنما لعلة ما. فإننا نجد فيه أنواعاً من الأحاديث لا ينطبق عليها التعريف وهي:

١- **المعلق وهو**: ما حذف من أول إسناده راو فأكثر على التوالي[٢٠]، وهو عند البخاري كثير لكنه قليل عند مسلم.

وقد أوردها ابن الصلاح في كتابه (صيانة صحيح مسلم)[٢١] ويلاحظ في هذه المعلقات الآتي:

---

(١٨) انظر: مسلم - الصحيح: ٣/١- ٤ المقدمة.

(١٩) انظر: القاسمي- قواعد التحديث: ١٢٣.

(٢٠) انظر: القاسمي - قواعد التحديث: ١٢٤.

(٢١) انظر ابن الصلاح: الصيانة: ٧٧ وما بعدها.

أ- أوردها مسلم جازماً بنسبتها إلى من علقها.

ب- أن مسلما أوردها في المتابعات والشواهد.

ج- أنها رويت متصلة عنده أو عند غيره.

د- أنها كانت عن شيخه أو شيخ شيخه فقط.

ويرى ابن حجر أن لا اعتراض على الشيخين فيما أورداه من المعلقات لأن موضوع كتابيهما إنما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند ولهذا لم يتعرض الدارقطني - فيما تتبعه على الصحيحين- إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه أنها ليست من مقصود الكتاب، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً[(٢٢)].

واستثنى العلماء من معلقات مسلم حديثاً معلقاً في المقدمة لمايزتهم بين ما أورده أثناء الصحيح، وبين ما أورده في المقدمة، وهذا المعلق عن عائشة: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم[(٢٣)].

٢- **المنقطع وهو**: الذي سقط من وسط سنده قبل الصحابي راو أو أكثر من غير توالٍ[(٢٤)].

وقد أشار مسلم إلى ترك المنقطع وعدم الاحتجاج به بما أخرجه عن عبدالله بن المبارك عندما سأله أبو إسحاق الطالقاني عن حديث: "إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك" قال: فقال عبدالله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب ابن خراش. فقال: ثقة. عمّن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة. عمّن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ. قال: يا أبا إسحاق: إنّ بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز[(٢٥)]، تنقطع

---

(٢٢) نقلا عن د. عتر - الإمام الترمذي والموازنة: ٩١.

(٢٣) مسلم - الصحيح: ٧/١ المقدمة.

(٢٤) انظر: العراقي- شرح الألفية ١٥٨/١، وانظر أيضاً: الطحان - تيسير مصطلح الحديث: ٧٦- ٧٧.

(٢٥) - (مفاوز) جمع مفازة وهي: الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها.

فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف[٢٦]، فقد أمر ابن المبارك أبا إسحاق الطالقاني بترك الاحتجاج بهذا الحديث للانقطاع الموجود فيه.

والأحاديث المنقطعة في مسلم ثلاثة عشر منقطعاً[٢٧] ولا اعتراض على مسلم في إخراجها، فإنه رواها أيضاً متصلة ولكنه كررها معلولة سيراً على منهجه في عدم التكرار إلا لعلة، والعلة هنا: ما في أسانيدها من انقطاع باستثناء حديثين:

١- حديث حميد الطويل عن أبي رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً: "إن المؤمن لا ينجس"[٢٨]، فهذا الاسناد منقطع كما قال المازري، فإن حميداً لم يسمع من أبي رافع[٢٩]، ولم يروه مسلم إلا منقطعاً، ولكنه روى في الموطن نفسه شاهداً له متصلاً مرفوعاً من حديث حذيفة "إن المسلم لا ينجس".

كذلك فإن حديث أبي هريرة رواه البخاري وأصحاب السنن متصلاً من حديث: حميد عن بكر المزني عن أبي رافع[٣٠].

---

(٢٦) أي أن هذا الحديث لا يحتج به ولكن من أراد أن يبر والديه فيتصدق عنهما، فهذا لا خلاف فيه بين المسلمين.

(٢٧) انظر: مسلم - الصحيح (٣٧١) ٢٨٢/١، وبعد رقم (١٠٤٥) /١١١، ٧٢٣/٢، و(١٢٠٦) /١٠٣، ٨٦٧/٢، و(١٤٨٠) /٤١، ١١١٧/٢، و(١٦٤٩) /١٠ قبله بلا رقم، ١٢٧١/٣، و(١٦٩٥) /٢٢، ١٣٢١/٣، و(١٩١٣) /١٦٣، ١٥٢٠/٣، و(١٨٤٧) /٥٢، ١٤٧٦/٣، و(٢١٤٢) /١٨، ١٦٨٧/٣- ١٦٨٨، و(٢٦٣٠) /١٤٨، ٢٠٢٧/٤، و(٢٨٩٨) /٣٦، ٢٢٢٢/٤. هذه هي أرقام ومواضع الأحاديث التي رواها مسلم في صحيحه وفيها انقطاع.

(٢٨) مسلم- الصحيح ٢٨٢/١ كتاب الحيض- الدليل على أن المؤمن لا ينجس.

(٢٩) النووي- شرح مسلم: ٦٧/٤- ٦٨.

(٣٠) انظر البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٣٩٠/١ كتاب الغسل - باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، وأبو داود - السنن: ١٥٩/١ كتاب الطهارة - باب في الجنب يصافح، والترمذي - السنن: ٢٠٧/١ كتاب الطهارة - باب ما جاء في مصافحة الجنب، والنسائي - السنن: ١٤٥/١- ١٤٦ كتاب الطهارة - باب مماسة الجنب ومجالسته، وابن ماجه - السنن: ١٧٨/١ كتاب الطهارة وسننها - باب مصافحة الجنب.

٢- حديث يحيى بن يعلى المحاربي عن غيلان، عن علقمة في قصة ماعز، وفيه قوله ﷺ: "ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه"(٣١).

فوقع هذا الإسناد في نسخ هكذا: يحيى بن يعلى عن غيلان. قال القاضي عياض: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي، عن يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، فزاد في الإسناد: عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في السنن(٣٢). فإذا استثنينا هذا الموضع فإنه يتبقى اثنا عشر منقطعاً كلها رواها مسلم متصلة باستثناء حديث: "إن المؤمن لا ينجس" كما أشرنا آنفاً.

٣- **المرسل وهو**: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ(٣٣)، وهذا ما سار عليه جمهور المتأخرين، ولكن الإمام مسلماً استعمل الإرسال فيما ليس بمتصل، وهذا ما عليه جمهور المحدثين من المتقدمين، قال في مقدمة الصحيح: فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع(٣٤)، وقال: ولم يكن عندي موضع حجة لامكان الإرسال فيه(٣٥).

ويوجد في (صحيح مسلم) بعض المرسلات بالمعنى المعروف عند المحدثين، وعذر مسلم في ذلك أنه يوردها على سبيل المتابعة والاستشهاد وبيان علتها، قال السيوطي: والحكمة في إيراد ما أورده مرسلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه(٣٦). من ذلك:

---

(٣١) مسلم - الصحيح: ١٥٢٠/٣كتاب الإمارة - باب فضل الرباط في سبيل الله ﷻ..

(٣٢) أبو داود - السنن: ١٤٩/٤ كتاب الحدود - باب رجم ماعز بن مالك، وانظر النووي - شرح مسلم: ٢٠٠/١١.

(٣٣) انظر ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٣.

(٣٤) مسلم - الصحيح: ٣٠/١ المقدمة.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) انظر السيوطي: التدريب: ١٩٨/١.

١- حديث سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقلة[٣٧]، فهذا مرسل، إذ إن سعيداً من التابعين، ولكن مسلماً رواه موصولاً في مواضع من صحيحه[٣٨].

٢- حديث عبدالله بن أبي بكر عن عبدالله بن أبي واقد، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث[٣٩].

قال عبدالله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول.... الحديث.

فالأول مرسل والآخر مسند وبه احتج، وقد وصل الأول من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث[٤٠].

وبهذا يظهر جلياً أن مسلماً سار على منهجه في رد الحديث المرسل وعدم قبوله، وإنما أورد ما أورد لما ذكرناه.

ثانياً: بالنسبة لما يتعلق بكون أحاديث (صحيح مسلم) صحيحة:

تعريف الحديث الصحيح عند العلماء: "ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم من شذوذ وعلة"[٤١].

قال الإمام مسلم: "إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح.. ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها"[٤٢]. وقال أيضاً: "ليس كلّ شيء صحيح عندي

(٣٧) مسلم: الصحيح: ١١٦٨/٣ كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(٣٨) مسلم - الصحيح: ١١٦٨/٣ كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، وباب كراء الأرض، وباب النهي عن المحاقلة.

(٣٩) مسلم: الصحيح: ١٥٦١/٣ كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) انظر: القاسمي: قواعد التحديث: ٧٩.

(٤٢) الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٧٥- ٧٦.

وضعته ههنا - يعني في كتابه هذا الصحيح - وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"[٤٣].

فهذه هي وجهة نظر الإمام مسلم في أحاديث (صحيحه). لكن ماذا قال غيره؟

سبق أن ذكرنا - في التمهيد لهذه الدراسة- أقوالاً لبعض العلماء في الثناء على الصحيحين، وبيان صحة أحاديثهما. وهناك نسوق أقوالاً أخرى في ذلك:

يقول إمام الحرمين: "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته، لإجماع المسلمين على صحته"[٤٤].

ويقول البيهقي: "لقد صنف كل واحد منهما - أي البخاري ومسلم- أحاديث كلها صحاح"[٤٥].

ويقول أبو إسحاق الاسفراييني: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها، ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها"[٤٦].

وينقل الإمام النووي عن ابن الصلاح قوله: "ما حكم مسلم - رحمه الله- بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته، في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع"[٤٧].

---

(٤٣) النووي - شرح مسلم ١٦/١.

(٤٤) العراقي - فتح المغيث: ٢٣/١- ٢٤.

(٤٥) البيهقي - معرفة السنن والآثار: ١٠٢/١.

(٤٦) السخاوي - فتح المغيث: ٥١/١١.

(٤٧) النووي - شرح مسلم: ١٩/١.

وأخيراً ننقل كلام العلامة أحمد شاكر في ذلك، حيث يقول: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها"(٤٨).

ثالثاً: وأما فيما يتعلق بكون (صحيح مسلم) من الكتب الجوامع:

فهذا ما أراده له صاحبه، حيث يقول في المقدمة: "أما بعد، فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ، في سنن الدين وأحكامه. وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء"(٤٩).

وتعريف الجامع عن المحدثين كما يقول الدهلوي: "ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقاق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب والمثالب"(٥٠).

فهل تحقق هذا الوصف في (صحيح مسلم)؟

المتتبع لأحاديث (الصحيح) يجد بأن هذا الوصف متحقق، ففيه أحاديث ما ذكره الدهلوي من المواضيع. ومع ذلك فالدهلوي نفسه يرى بأن وصف (الجامع) لا ينطبق على (صحيح مسلم) مع إقراره بوجود أحاديث تلك الفنون فيه، إلا أنه يرى بأن أحاديث التفسير فيه قليلة(٥١).

---

(٤٨) أحمد شاكر - الباعث الحثيث: ١٩.

(٤٩) مسلم - الصحيح: ٣ المقدمة.

(٥٠) نقلاً عن: القنوجي - الحطة: ٦٥.

(٥١) انظر القنوجي: الحطة: ٦٧، والديوبندي - فتح الملهم: ١٠٥/١.

ولكننا نرى الكثير من العلماء وصفوه بالجامع، منهم: الفيروز أبادي وابن حجر وحاجي خليفة والبغدادي والكتاني واحتج له القنوجي والديوبندي(٥٢). فكأنهم لم يلتفتوا إلى قلة التفسير فيه. ويمكن أن يعتذر لمسلم في ذلك بقلة الأحاديث الواردة في هذا الباب بأن غالب ما عند البخاري وغيره أقوال موقوفة، أو أحاديث رواها في غير كتاب التفسير، ثم كرّرها فيه.

قال ابن حجر - حكاية عن البخاري- : "وإنما يورد ما يورد من الموقوفات ومن فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المسائل التي فيها خلاف بين الأئمة"(٥٣). ومسلم لا يعرِّج على الأقوال والآثار التي ليست بمسندة، فلهذا قلَّتْ مادة التفسير عنده.

لذا يمكن القول بأن السمة الأولى من سمات المدخل المنظومي وهي (الغرضية)، وتعني: أهداف المنظومة. قد تحققت في (صحيح مسلم) على أفضل وجه.

المطلب الثاني: السمة الثانية: الخصائص المعينة:

نعني بذلك أن لصحيح مسلم خصائص معينة تميزه عن غيره من المصنفات. وهذه الخصائص تتمثل في الآتي:

١- حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم، وأصول القواعد، وخفيات علم الأسانيد، ومراتب الرواة، وغير ذلك.

٢- اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة، كقوله: حدثنا فلان وفلان - واللفظ لفلان- قال: أو قالا: حدثنا فلان. وإذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي، أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه

(٥٢) انظر المصدرين السابقين، الصفحة نفسها.

(٥٣) ابن حجر - هدي الساري: ١٩.

يبينه. وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، ولكن كان خفياً لا يتفطن له إلا ماهر في العلوم الحديثية، مع اطلاع على دقائق الفقه، ومذاهب الفقهاء[٥٤].

٣- أن الإمام مسلماً صنف كتابه في بلده، بحضور أصوله، في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، بخلاف الإمام البخاري، قد صحّ عنه أنه قال: "رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر"[٥٥].

٤- التحري الدقيق، فهذه الصفة تميز بها الإمام مسلم في (الصحيح) عن غيره ومن أمثلة ذلك:

أ- اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا، وتقييده ذلك على مشايخه. وكان من مذهبه التفريق بينهما، فحدثنا تطلق عند السماع من الشيخ فقط، وأخبرنا لما قرئ عليه، وهذا هو مذهب الشافعي وأصحابه وأكثر أهل الحديث.

ب- تحريه في روايته من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة كقوله حدثنا محمد بن رافع قال: حدثنا عبدالرزاق: حدثنا معمر عن همام قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ: "إذا توضأ أحدكم فليستنشق" الحديث[٥٦]. وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد فيه ولم يجدد عند كل حديث منها وأراد إنسان ممن سمع ذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في

---

(٥٤) انظر النووي - شرح مسلم: ١/٢١- ٢٣، والسيوطي - التدريب: ١/٩٤- ٩٥.

(٥٥) الخطيب- تاريخ بغداد ٢/١١.

(٥٦) مسلم - الصحيح: ١/٢١٢.

أولها، فقد ذهب الأكثرون إلى جواز ذلك، لأن الجميع معطوف على الأول، ومنع الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني، وقد سلك مسلم رحمه اللّه هذا الطريق ورعاً واحتياطاً وتحرياً.

ج- ومن تحريه قوله: "حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش: حدثنا عمر بن عبد الوهاب: حدثنا يزيد- يعني بن زريع - : حدثنا روح عن سهيل عن القعقاع عن أبي صالح عن ابي هريرة عن رسول اللّه ﷺ: " إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها"[(٥٧)] فلم يستجز أن يقول: يزيد بن زريع، حدثنا روح، لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فلو قاله منسوباً لكان مخبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه وهو لم يخبره، ومثل هذا كثير في (الصحيح).

٥- ومن خصائص (صحيح مسلم)، أن مسلماً يسوق الحديث بكامله في الباب الواحد - ولو كان الحديث طويلاً، ولا يكرر ذلك في أبواب، أو كتب مختلفة - إلا نادراً- بخلاف البخاري، فإنه يُقطع الحديث الواحد حسب مواضيعه، فيضعه في موضعين أو ثلاثة أو أكثر، ولصنيع مسلم فوائد جمّة منها:

أ- سهولة التعامل مع الكتاب من حيث إن مسلماً جعل له موضعاً واحداً يليق به.

ب- حصول الثقة بجميع ما أورده مسلم من الطرق لأن تعدد الطرق يزيد الحديث قوة، ويؤمن معه الوهن الحاصل في بعض الأسانيد المعنعنة، بل إن ابن الصلاح بعدما نقل مذهب مسلم في العنعنة، وأن ذلك يقعد به عن الترجيح على البخاري قال: "وإن لم يلزم منه عمله به فيما

---

(٥٧) مسلم - الصحيح: ١/٢٢٤.

أودعه في صحيحه هذا، وفيما يورده من الطرق المتعددة للحديث الواحد ما يؤمن من وهن ذلك"(٥٨).

ج- تسمية من أبهم في الإسناد.

د- نسبة من لم ينسب.

ه- بيان اختلاف ألفاظ الرواة في تحمّل الحديث: "حدثنا، أخبرنا، عن، أن...".

و- معرفة تفرد الراوي بالحديث، أو عدمه.

ز- معرفة الوصل، والإرسال، والانقطاع والإعضال، والمزيد في متصل الأسانيد، والوقف والرفع، وغير ذلك.

ح- التصريح بسماع المدلسين.

ط- معرفة العلة الواقعة في السند.

ي- معرفة اتفاق المتون، أو اختلافها.

ك- معرفة الشاذ من الأحاديث.

ل- تفسير الألفاظ الغريبة التي قد ترد في بعض الطرق من خلال الطرق الأخرى.

٦- اشتماله على مقدمة بيّن فيها مسلم عمله في الكتاب، وتحدث فيها عن شيء من أصول علم الحديث، وهذا ما لا نجده في غيره من مصنفات الحديث إلا القليل.

٧- ليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث السرد. بخلاف ما هي عليه بعض المصنفات الحديثية كصحيح البخاري - مثلاً- ، أو جامع الترمذي فإنهما امتزجا بالكثير من أقوال الصحابة والتابعين، والنصوص الفقهية

(٥٨) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٩- ٧٠.

٨- تقديم روايات الثقات على روايات من دونهم على ما رسمه لنفسه في مقدمة صحيحه[٥٩].

٩- ومما يميز صحيح مسلم عن غيره كثرة المتابعات والشواهد، فإنه عادة ما يورد حديثاً أو حديثين يعتبرهما أصلاً في الباب ثم يورد متابعات وشواهد لهما.

١٠- خلو أبوابه من التراجم، وما في كتابه من التراجم فليست منه، وإنما من صنع الشراح لـ(صحيحه).

١١- وأخيراً فإن مما يميز صحيح مسلم أنه يعتبر ثاني مصنف يجمع الحديث الصحيح المجرد بعد صحيح البخاري.

وبعد فهذه هي أهم الخصائص التي يتميز بها صحيح مسلم عن غيره من المصنفات وهذا من سمات المدخل المنظومي في التأليف، وهي أن له خصائص معينة تميزه عن غيره من المصنفات.

المطلب الثالث: السمة الثالثة: البيئة التي صنف مسلم فيها صحيحه (تأثره بها وتأثيره فيها):

إن من سمات المنظومة وجود بيئة تتأثر بها وتؤثر فيها، فهل تحققت هذه السمة في صحيح مسلم؟، للإجابة عن هذا السؤال نقول: إن الإمام مسلم ليس بدعاً في تصنيف صحيحه هذا، إذ إن المصنفات الحديثية قبل الصحيح كثيرة، ومتنوعة الترتيب والتسمية، فظهرت قبله كتب: الجوامع، والمصنفات، والموطآت، والمسانيد، والسنن، والأجزاء.

والكتب ذات المواضيع المفردة مثل، كتب التفسير بالمأثور، والزهد، والسنة، والأدب... وغيرها.

(٥٩) مسلم - الصحيح: ٥/١ المقدمة.

وهـذه الكتـب جميعـاً قبـل صـحيح مـسلم حـوت الـصحيح مـن الحـديث والضعيف - عدا صحيح البخاري كما هـو معـروف - وجلّها- عدا المسانيد بشكل عام- قد حوى حديث النبي ﷺ بأنواعه القولي والفعلي والتقريري، وصفاته ﷺ، والمأثور عن الصحابة والتابعين. فكانت فكرة الإمام البخاري - رحمه اللّه- بجمع الحديث الصحيح المجرد مع الاقتصار على المرفوع من الحديث مع الاستعانة بالموقوفات والمقطوعات - في المعلقات - وتبعه تلميذه الإمام مسلم - رحمه اللّه- في هذا الصنيع- أي في الاقتصار على الصحيح- مع اختلاف في المنهج والطريقة، وفي شروط تتعلق بصحة الحديث- كالعنعنة مثلاً- وفي رواة أعرض عنهم البخاري خالفه فيهم مسلم، فانفرد مسلم عن شيخه بإخراج أحاديث لم يخرجها شيخه، وتميز بطريقة جمع أسانيد وطرق الحديث الواحد في مكان واحد، مما جعل بعض العلماء يفضلون صحيحه على صحيح البخاري - كما أشرت إلى هذا من قبل- .

ونحن لسنا مع الذين يجعلون صحيح مسلم تكراراً لصحيح البخاري بطريقة أخرى، حيث إنه - رحمه اللّه- له شخصيته العلمية، الواضحة في صحيحه، والكتاب فيه فوائد كثيرة من حيث اعتناؤه بجمع الصحيح، ومن حيث جودة ترتيبه إذ إنه يدل على فقه عميق دقيق عند الإمام مسلم يظهر هذا من خلال طريقته في الباب الحديثي، مظهراً الأحكام المستنبطة من هذه الأحاديث، ومبيناً للناسخ والمنسوخ منها بطريقة بديعة.. ثم بيانه للأحاديث المعللة بإشارات خفية لا يدركها إلا من عرف الحديث واعتنى به.

ويدلك على الجهد الجبار الذي بذله مسلم في انتقاء أحاديث كتابه قوله: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"(٦٠).

---

(٦٠) انظر: تاريخ بغداد: ١٠١/١٣، شرح النووي: ١٤/١.

أما أثر صحيح مسلم فيمن بعده ممن صنّف في الحديث، فهو أثر كبير ظهر هذا في ناحيتين:

الأولى: فيمن تبعه - هو وشيخه البخاري- على التصنيف في الحديث الصحيح، وهذا يشمل الكتب التي سمّاها أصحابها بكتب "الصحيح"، ويشمل أيضاً "المستدركات" على الصحيح إذ إن شرطها إخراج أحاديث على شرط صاحب الكتاب المخرجة عليه.

الثاني: كتب المستخرجات، التي ألفّت على صحيح مسلم، والتي في الأصل يجب أن تلتزم بالصحة كما هو الحال في الكتاب الذي خرّجوا عليه.

أما الكتب التي صنّفت في الحديث الصحيح، فنذكر منها: صحيح ابن خزيمة (ت٣١١) وصحيح ابن حبان (ت٣٥٤)، والمنتقى لابن الجارود (ت٣٠٦)، والمنتقى لقاسم بن أصبغ (ت٣٤٠)، وصحيح الحافظ أبي حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري المعروف بابن الشرقي (ت٣٢٥)، وصحيح الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت٣٥٣).

وأما المستدركات على صحيحي البخاري ومسلم فمنها:

مستدرك الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥ هـ)، والإلزامات لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥)، والمستدرك لأبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤٣٤)، والأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ).

وأما المستخرجات على صحيح مسلم فمنها:

مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري (ت٣١٦هـ)، ومستخرج الحافظ أبي محمد قاسم بن أصبغ (ت٣٤٠)، ومستخرج الحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن عبدالله الحيري (ت٣١١هـ)، ومستخرج

الحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت٢٨٦)، ومستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن زكريا الشيباني (ت٣٨٨)، ومستخرج الحافظ أبي حامد أحمد بن محمد الهروي (ت٣٥٥هـ)، ومستخرج الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد (ت٣٤٤هـ)، ومستخرج أبي الفضل أحمد بن سلمة البزار (ت٢٨٦هـ)، ومستخرج أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذري (ت٣٣٩).[٦١]

وهناك مستخرجات على الصحيحين أشهرها مستخرج الحافظ أبي نعيم (ت٤٣٠)....ولو أخذنا بسرد المصنفات التي تأثرت بهذا الصحيح لطال البحث وخرج عن مقصوده.

وهذا يدلك على مقدار أثر صحيح الإمام مسلم فيمن جاء بعده، إذن فالسمة الثالثة من سمات (المنظومة) وهي وجود (البيئة المؤثرة والمتأثرة) متحققة في (صحيح مسلم).

المطلب الرابع: السمة الرابعة: العلاقة التي تربط النظم بعضه ببعض:

والحديث عن هذه السمة يشتمل على أمرين:

الأول: علاقة الكتب والأبواب بعضها ببعض في صحيح مسلم:

من الأمور التي مازال فيها مجال للنظر والبحث عناوين كتب صحيح مسلم فهل هي من صنيعه أم من وضع شراح الصحيح كما هو الحال في تراجم أبوابه؟ والذي يظهر أن الإمام مسلماً قد وضع عناوين الكتب الرئيسة في صحيحه، ويدل على هذا أن لها ذكراً في كتب الأقدمين حيث صرح الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني المتوفى سنة (٤٢٨) في كتابه "رجال صحيح

(٦١) انظر: الكتاني- الرسالة المستطرفة: ص٢٠- ٢٩.

مسلم" بأسماء الكتب التي في الصحيح، وتبعه على ذلك ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ) وقد سار الحاكم في ترتيب المستدرك على نهج الإمام مسلم[٦٢].

نعم، هناك كتب يظهر أن أسماءها من عمل الشراح ودليل ذلك اختلاف أسماء بعض كتب الصحيح من شرحٍ لآخر....

وعلى كل حال فصنيع الإمام مسلم واضح في ترتيب صحيحه على الكتب كوحدات كلية يشتمل كل كتاب منها على موضوع رئيس، وقسّم الوحدة الكلية هذه إلى وحدات جزئية وهي الأبواب[٦٣].

ومناسبة ترتيب مسلم لكتب صحيحه مناسبة بديعة تدل على سعة علمه وغزارته، فقد بدأ - رحمه اللّه- بكتاب الإيمان الذي به قوام الدين ثم ثنى بأركان الإسلام وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج، ولما كانت الصلاة لا تكون إلا بالطهارة ابتدأ بها وهو أول كتاب يبتدئ به المصنفون كتبهم لأنه أساس الصلاة، والصلاة منها المفروض ومنها المسنون لعوارض ولذلك ابتدأ بالصلوات الخمس المفروضة ثم بصلاة الجمعة ثم بالصلوات الأخرى العارضة. وهذه الأبواب كلها معاملة العبد مع الخالق ثم بعدها بدأ بمعاملة العبد مع الخَلق، فابتدأ بأعظم عقد وأوثقه ألا وهو عقد النكاح وما يتبعه من رضاع ثم طلاق .... ثم ثنى بالعقود الأخرى كالبيوع والمساقاة، وبعد أن ذكر أحاديث المساقاة وما يتبعها من أنواع من البيوع والمعاملات كبيع الخمر والصرف والسلم والشفعة وهذه أمور يتعامل بها المسلم في حياته أتبع ذلك بذكر ما يتعلق بالمسلم بعد مماته، فذكر أحاديث الفرائض ولما كانت الفرائض تتعلق بما يتركه الإنسان لورثته من مال من غير اختيار منه ناسب أن يورد بعده كتاب الهبات. وهي ما يعطيه الإنسان لغيره عن اختيار منه وذكر بعده كتاب الوصية. وله

(٦٢) انظر: مشهور حسن - الإمام مسلم بن الحجاج: ٣٨٩/١.

(٦٣) محمد الطوالبة - الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح: ص١٠٦.

علاقة بالفرائض؛ إذ إنه قبل تقسيم الفرائض لابد من أداء الوصية التي وصى بها المتوفى، بعد ذلك عرج على كتاب (النذر)، ولذلك علاقة بـ(الفرائض) إذ إنه في كثير من الأحيان ينذر الشخص نذراً ثم يموت قبل الوفاء به. وبعد (النذر) ذكر كتاب (الأيمان) وبينهما علاقة قوية، فالذي ينذر يلزم نفسه بأمر ما علقه على حصول منفعة أو دفع مضرة، والذي يحلف على فعل شيء يلزم نفسه بفعل هذا الشيء من غير شرط.

بعد ذلك ذكر أحاديث (القسامة والمحاربين والقصاص والديات)، ثم أحاديث (الحدود) ثم أحاديث (الأقضية) وكلها موضوعات متشابكة لا يمكن الفصل بينها، ثم ذكر أحاديث (اللقطة) إذ إنه قد تعرض أمور لـ(اللقطة) يحتاج فيها إلى اللجوء للقضاء.

وللجهاد علاقته القوية بـ(القسامة والمحاربين والحدود والأقضية) إذ إنه بها يستتب الأمن داخل الدولة الإسلامية. وبالجهاد تحافظ الدولة الإسلامية على أمنها الخارجي. من أجل ذلك جاء ذكر (الجهاد) بعد تلك الأمور.

وأبواب (الإمارة) لا تكاد تختلف عن أبواب (الجهاد) فذكرت بعده. وكذلك فمما يحتاج المجاهدون إلى معرفة حكمه الصيد والذبائح فذكر حكمهما، وللأضاحي علاقة واضحة بالصيد والذبائح فذكرها عقبهما، ولما كان الصيد والذبائح والأضاحي مما يؤكل، فمن المناسب أ ن يكون كتاب (الأشربة) بعد هذه العناوين.

ثم إن من حاجات الإنسان الأساسية بجانب الأكل والشرب اللباس. فذكر كتاب (اللباس والزينة). ولا يكفي الإنسان أن يأكل ويشرب ويلبس، بل لابد من التحلي بالآداب التي حث عليها الشرع الحنيف، فذكر كتاب (الآداب) بعد ذلك، ثم كتاب (السلام) وضمّنه أحاديث كثيرة تتعلق بـ(الطب والمرض)، ولا يخفى ما لذلك من علاقة بالأطعمة والأشربة، ولكنه كان ينبغي أن يوضع ذلك

في كتاب مستقل، ثم ذكر كتاب (الالفاظ من الأدب وغيرها)، ثم ذكر أحاديث في كتاب (الشعر)، والشعر له علاقة بالأدب. إذ إنه قد يدعو إلى الفضائل والأخلاق. ثم ذكر أحاديث كتاب (الرؤيا) وتلاه بكتاب (الفضائل)، فبدأ بفضائل النبي ﷺ، والرؤيا جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة - كما جاء في الحديث- ، وبعد ذكر فضائل النبي ﷺ وهو سيد الأنبياء والمرسلين ذكر فضائل الأنبياء، ثم فضائل الصحابة، وهم خير الناس بعد الأنبياء، وذلك لنتأسى بأخلاقهم وآدابهم، ثم ذكر أحاديث كتاب (البر والصلة والآداب) من أجل أن يتحلى بها المسلم. ثم كتاب (القدر)، ليعلم المسلم أن كل شيء بقدر من الله سبحانه. ثم ذكر كتاب (العلم) فإن المسلم بالعلم يعرف الخير من الشر والهدى من الضلال.

ومهما كان التزام المسلم بهدي الكتاب والسنة فلا بد أن يقع في بعض المعاصي، فذكر كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) بعد (العلم) ولخطر المنافقين الشديد على الإسلام والمسلمين فقد ذكر بعد ذلك كتاب (المنافقين). ولما كانت نهاية الإنسان إلى جنة أو نار فقد ذكر بعد ذلك كتاب (صفة القيامة والجنة والنار) وللساعة أشراط. فذكر كتاب (الفتن وأشراط الساعة). ثم ذكر أحاديث كتاب (الزهد والرقائق) للتزهيد في هذه الدنيا الفانية والترغيب في الآخرة الباقية.

وختم ذلك بكتاب (التفسير) ليكون خاتمة كتابه مسكاً.

وأما تراجم الأبواب فلا يختلف أهل الحديث أن الإمام مسلماً لم يترجم لأبواب كتابه وقد بذلت محاولات عديدة وجهود كثيرة في تراجم أبواب هذا الكتاب. وفي هذا يقول الإمام النووي: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما

لغير ذلك" ثم قال: وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم"(٦٤).

ورغم جهد النووي الكبير في هذا إلا أن الديوبندي يقول: " والإنصاف أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنف الجليل، ولعل الله يوفق عبداً من عباده لما يؤدي حقه، وبيده التوفيق"(٦٥).

وقد أظهر الإمام مسلم - رحمه الله- براعة كبيرة ودقة متناهية في ترتيب الأبواب داخل الكتب، حيث يدل ذلك على فقه عميق لدى هذا الإمام، بل إن ترتيب الباب الحديثي الواحد فيه من العمق الفقهي بحيث يفوق حد الوصف.ولا نقول هذا الكلام هكذا جزافاً، بل الأدلة على ذلك أكثر من أن توصف.

وهذه أمثلة تدلل على ما قلناه:

١- أخرج مسلم في كتاب الطهارة أحاديث تدل على نجاسة بول الآدمي وذلك في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد وترجم النووي - رحمه الله- : باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد..

ثم أخرج أحاديث في بول الصبي الذي لم يأكل الطعام وأن النبي ﷺ اكتفى برش الماء عليه ولم يغسله وكأنه يريد أن يبين أن بول الصبي مختلف في الحكم عن بول الكبير.

ثم أخرج أحاديث في الثوب الذي أصابه المنيّ، وأورد أحاديث عائشة في الفرك، وأنها أحياناً كانت تغسله ثم يخرج النبي ﷺ إلى الصلاة في ذلك الثوب وأثر الغسل فيه. وكأنه يرى - رحمه الله- أن المنيّ ليس بنجس، لأنه لو كان نجساً لم يجزئ فركه فركاً من الثوب..

---

(٦٤) النووي - شرح مسلم: ٢١/١.

(٦٥) الديوبندي - فتح الملهم: ١٠٠/١.

ثم أخرج أحاديث في غسل الثوب من دم الحيض وهي صريحة دالة على نجاسة هذا الدم[٦٦].

فانظر إلى بديع ترتيب الإمام مسلم - رحمه الله- لهذه الأبواب: نجاسة بول الآدمي الكبير، وأما بول الصبي الذي لم يطعم فنجاسته ليست مغلظة لأنه اكتفي فيه بالرش، ثم عرّج على أمر آخر يخرج من الإنسان ألا وهو المنيّ، ففرق بينه وبين البول في الحكم، ثم تطرق إلى أمر آخر مقابل المني وهو ما يخرج من المرأة في حيضها من الدم فبين نجاسته.

٢- وأخرج - رحمه الله- في كتاب الحيض أحاديث في "إنما الماء من الماء" حيث رواها عن جمع من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدري، وأبي بن كعب وأخرج خلالها عن أبي العلاء بن الشخير قال: كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضاً كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً.

ثم أخرج بعدها أحاديث في نسخ ذلك منها عن أبي هريرة قال: إن نبي الله ﷺ قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل وزاد بعض الرواة: وإن لم ينزل..

وأورد أحاديث أخرى تدل دلالة صريحة على نسخ "إنما الماء من الماء" ولذلك ترجم النووي: "باب نسخ الماء من الماء" ووجوب الغسل بالتقاء الختانين".

ثم ذكر مسلم ناقضاً آخر من نواقض الوضوء كان معمولاً به ثم نسخ ألا وهو الأكل مما مست النار. وأورد أحاديث في ذلك عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة. ثم أخرج أحاديث تدل على نسخ ذلك منها: عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، ولذلك جزم النووي بالنسخ، فترجم: باب نسخ الوضوء مما مست النار.

(٦٦) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٢٣٦- ٢٤٠.

وهل يدخل لحم الإبل في النسخ أم لا؟ اختلف في هذه المسألة ويظهر أن الإمام مسلماً يرى عدم دخوله في النسخ؛لأنه أورد الأحاديث الموجبة للوضوء من لحم الإبل بعد أحاديث نسخ الوضوء مما مست النار(٦٧).

الثاني: التكرار في صحيح مسلم:

من المعروف عند أهل الحديث أن الأصل عند مسلم عدم التكرار، وفي هذا يقول الإمام النووي في شرحه لمنهج مسلم: "جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه"(٦٨).

لكن لا يعني هذا أن لا تكرار في صحيح مسلم، حيث أفصح مؤلفه - رحمه الله- عن هذه الظاهرة في كتابه وذكر أسبابها بكلام واضح، فاسمع إليه يقول في مقدمة كتابه: "ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسُر من جملته فاعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم.

(٦٧) مسلم- الصحيح: ١/٢٦٩- ٢٧٥.

(٦٨) النووي- شرح مسلم: ١/١٤- ١٥.

فأما ما وجدنا بداً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى[٦٩] ...

فيظهر من كلام الإمام مسلم - رحمه الله- أنه يكرر الحديث في صحيحه لأسباب:

١- أن يكون في الحديث زيادة في المعنى.

وكأن الإمام مسلم يقصد بهذا الأحاديث الطويلة التي فيها جملة من الأحكام فلا يريد أن يكررها كاملة في أكثر من موطن، فيذكر الحديث كاملاً في مكان، ومختصراً في مكان آخر مقتصراً على موطن الشاهد.

ونذكر أمثلة على هذا مما وقفنا عليه:

أ- أخرج الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديث ابن عباس في قصة قدوم وفد عبدالقيس، ولفظه: قال: قدم وفد عبدالقيس على رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله إنا هذا الحي من ربيعة وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر فلا نخلص إليك إلا في شهر الحرام فمرنا بأمر نعمل به وندعوا إليه من وراءنا، قال: " آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع، الإيمان بالله- ثم فسرها لهم- فقال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، وأنهاكم عن الدّباء والحنتم والنقير والمقيّر"[٧٠].

ثم أورده في كتاب الأشربة مختصراً جداً مقتصراً على قول النبي ﷺ: "أنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير"[٧١].

فهذا مثال واضح يدلل على ما قلنا.

(٦٩) مسلم- الصحيح: ١/ ٤- ٥.

(٧٠) مسلم - الصحيح: ١/٤٦- ٤٧ رقم (١٧).

(٧١) مسلم- الصحيح: ١٥٧٩/٣.

ب- أخرج الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديث الرجل الذي قاتل مع الرسول، ولم يدع شاذة إلا أتبعها بسيفه، ورغم ذلك قال فيه النبي ﷺ: "أما إنه من أهل النار" فقام رجل وتبعه حتى يرى ما يصنع... وهو حديث طويل آخره قول النبي ﷺ: "إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة"(٧٢). ثم روى الجزء الأخير منه في كتاب القدر(٧٣).

ج- وروى في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين من طريق أبي سلمة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: كان لرسول الله ﷺ حصير وكان يحجّره من الليل فيصلي فيه، فجعل الناس يصلون بصلاته، ويبسطه بالنهار، فثابوا ذات ليلة، فقال: يا أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل"(٧٤).

ثم رواه في كتاب الصيام من نفس الطريق عن عائشة قالت: لم يكن رسول الله ﷺ في الشهر من السنة أكثر صياماً من شعبان، وكان يقول: خذوا من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لن يمل حتى تملوا، وكان يقول: أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه وإن قلّ"(٧٥).

٢- أن يعيد الحديث بتمامه، إذا عسر فصل الزيادة (المعنى المحتاج إليه) منه، لأن إعادته بهيئته أسلم.

ومثال ذلك:

أ- أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق

---

(٧٢) مسلم- الصحيح: ١٠٦/١ رقم (١١٢).

(٧٣) مسلم- الصحيح: ٢٠٤٢/٤.

(٧٤) مسلم - الصحيح: ٥٤١/١ (٧٨٢).

(٧٥) مسلم- الصحيح: ٨١١/٢.

ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا سكراً"[٧٦].

ثم أورد الحديث بنصه في كتاب الأضاحي[٧٧].

وكأنه رأى صعوبة فصل الحديث وتقطيعه..

ب- وأخرج في صحيحه في كتاب الزكاة حديث عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أمي افتلتت نفسها ولم توصِ وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم[٧٨].

ثم أعاده بنصه في كتاب الوصية[٧٩].

وسبب ذلك هو ما قلناه في المثال السابق.

ويحدثنا الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي عن ظاهرة التكرار في صحيح مسلم فيقول: "ولاحظت أنا أثناء عملي في الكتاب وتتبع أحاديثه أن مسلماً كرر أحاديث كثيرة في مواضع متعددة في كتابه، يبلغ عددها (١٣٧) حديثاً من ذلك (٧١) حديثاً يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة"[٨٠].

من هذا العرض يتبين لنا ما قوة العلاقة التي تربط أحاديث (صحيح مسلم) بعضها ببعض وهو ما يعبر عنه في (المدخل المنظومي) بـ(العلاقة التي تربط النظم بعضه ببعض) إذن فهذه السمة، وهي السمة الرابعة من سمات (المدخل المنظومي) متحققة في (صحيح مسلم).

(٧٦) مسلم- الصحيح: ٦٧٢/١ رقم (٩٧٧).

(٧٧) مسلم- الصحيح: ١٥٦٤/٣.

(٧٨) مسلم- الصحيح: ٦٩٦/١ (١٠٠٤).

(٧٩) مسلم- الصحيح: ١٢٥٤/٣.

(٨٠) صحيح مسلم، ٦٠١/٥.

المطلب الخامس: السمة الخامسة: (الدينامية) العملية في صحيح الإمام مسلم.

ويراد بها التفاعل الذي يجري بين أفراد المنظومة، وما يؤثر في هذا التفاعل وما ينتج عنه. وهذا يشمل أموراً أربعة وهي: المدخلات، والعمليات، والمخرجات والتغذية الراجعة. ولنبحث في كل عنصر من هذه العناصر الأربعة:

نبدأ بالحديث عن العنصر الأول من عناصر هذه السمة وهو: المدخلات.

ونقصد بها الأحاديث التي انتقى منها الإمام مسلم أحاديث (صحيحه). يقول الإمام مسلم: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموع"[(٨١)]، ولم يقصد مسلم إخراج كل ما صح عنده، وإنما أخرج ما كان في أعلى مراتب الصحة، متأسياً بفعل أستاذه البخاري الذي انتقى صحيحه من زهاء ست مائة ألف حديث[(٨٢)]، وقد قال مسلم: "ليس كل صحيح وضعته هنا، وإنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه"[(٨٣)]. وعدد الأحاديث التي انتقاها مسلم من هذا العدد الهائل (٧٤٧٩) حديثاً بالمكررات، إذن؛ فلا بد أن مسلماً بذل جهداً كبيراً في هذا العمل الجبار. من أجل ذلك ينبغي أن لا نعجب مما نقله مكي بن عبدان- أحد حفاظ نيسابور- عن مسلم أنه قال: "لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند" يعني (صحيحه) [(٨٤)].

فما هي الأسس التي اعتمدها مسلم في انتقاء أحاديث صحيحه؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من البحث في العنصر الثاني من العملية الدينامية وهو ما يعرف بـ(العمليات)، والعمليات في صحيح مسلم تشتمل على

(٨١) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٧، والنووي - شرح مسلم: ١٤/١.

(٨٢) انظر: الذهبي - السير: ٤٠٢/١٢.

(٨٣) مسلم - الصحيح: ٣٠٤/١، كتاب الصلاة باب التشهد.

(٨٤) النووي - شرح مسلم: ١٥/١ المقدمة.

شروط الإمام مسلم التي انتقى على أساسها أحاديث صحيحه من بين ثلاث مائة ألف حديث.

إن الإمام مسلماً - كما هو الحال بالنسبة للبخاري- لم ينصّ على شروطه في أحاديث (الصحيح) ولكن العلماء استنبطوها من خلال دراستهم لهذه الأحاديث، يقول ابن الصلاح في ذلك: "شرط مسلم رحمه الله في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، قال: وهذا حد الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم خلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض الرواة مستوراً أو كان الحديث مرسلاً. وقد يكون سبب اختلافهم: أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أو انتقى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكي، مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبدالرحمن أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم، ولم يثبت عند البخاري ذلك(٨٥).

لكن يجب أن يلاحظ هنا أنه بالنسبة لمن أخرج لهم مسلم، ولم يخرج لهم البخاري لأنهم ليسوا على شرطه أن مسلماً يتحرى في التخريج عن هؤلاء، فلا يخرِّج عنهم إلا ما ثبت عنده صحته.

ونضرب لذلك مثالاً بحماد بن سلمة، حيث ترك البخاري رحمه الله الرواية عنه، فلم يخرج له في أصل الصحيح، وإنما ذكره تعليقاً وذلك لأنه اختلط وتغير حفظه في آخر حياته لكنه ذكره تعليقاً لبيان أنه ثقة، وأما مسلم فقد سبر

(٨٥) انظر: النووي - شرح مسلم: ١٥/١ المقدمة.

حاله، ورأى اتفاق الحفاظ على أنه أثبت الناس في ثابت البناني، ولم يتغير حفظه عن ثابت سواء قبل الاختلاط أم بعده، لذا أخرج له مما رواه عن ثابت وأمثاله، أما ما وقع فيه تخليط - كروايته عن آحاد البصريين الذين لم يلازمهم، ولم يمارس حديثهم- فإنه لم يخرج منها شيئاً[(٨٦)].

وقد قسّم مسلم الأحاديث ثلاثة أقسام، والرواة ثلاث طبقات. فيأخذ الأول، ويرويه في أصول الأبواب، والثاني يرويه في المتابعات والشواهد لتلك الأصول، أما الثالث فإنه لا يعوِّل عليه.

يقول - رحمه الله- : إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام.. فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.. فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم. كعطاء ابن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبدالقدوس الشامي..... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم[(٨٧)].

ومما يجدر التنبيه إليه: أن مسلماً يحمل الإسناد المعنعن على الاتصال بمجرد كون الراويين في عصر واحد إذا أمكن تلاقيهما، وإن لم يثبت التلاقي وسماع

---

(٨٦) انظر: ابن حجر- تهذيب التهذيب: ١٢/٣- ١٣.

(٨٧) مسلم - الصحيح: ٥/١- ٧ المقدمة.

أحدهما من الآخر، إلا إذا كان مدلساً[(٨٨)]، والبخاري لا يحمله على الاتصال إلا إذا ثبت التلاقي والسماع ولو مرة واحدة، قال ابن حجر: "وهذا مما ترجَّح به كتابه"[(٨٩)].

فهذه هي شروط مسلم التي عرض عليها ثلاث مائة ألف حديث، حتى صفا له منها عدد قليل - بالنسبة لهذا الرقم- ، أودعه صحيحه، وهذا العدد كما ذكرنا سابقاً هو: (٧٤٧٩) حديثاً، وهذا العدد هو المخرجات من العملية الدينامية، وهو العنصر الثالث.

بقي أن نتحدث حول (التغذية الراجعة) وهو العنصر الرابع. فهل قام مسلم بـ(التغذية الراجعة لصحيحه) بمعنى: هل قام مسلم بمراجعة كتابه والنظر فيه وتهذيبه؟ هذا ما يجيب عنه الإمام النووي فيقول عن مسلم وصحيحه: "وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة"[(٩٠)].

ثم إن مسلماً - مع تقدمه في العلم والمعرفة- عرض كتابه الصحيح بعد الانتهاء منه على علماء عصره، ممن لهم معرفة تامة في العلم والجرح والتعديل، كأبي زرعة الرازي: فقد قال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته"[(٩١)].

وهكذا فإننا نرى سمات المدخل المنظومي تنطبق بوضوح على (صحيح مسلم) وهذا يدل على أن الإمام مسلماً أخذ بالمدخل المنظومي في تصنيفه كتابه هذا.

---

(٨٨) مسلم - الصحيح: ٢٩/١ وما بعدها من المقدمة.

(٨٩) ابن حجر - هدي الساري: ٨٢.

(٩٠) النووي- شرح مسلم ١٤/١.

(٩١) ابن حجر - هدي الساري: ٣٤٧.

الخاتـــمة:

ونضمنها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

أولاً: النتائج:

١- إن الإمام مسلماً حينما صنف كتابه (الصحيح) صنفه وفق المدخل المنظومي في التأليف.

٢- إن علماءنا عرفوا هذا المدخل في التأليف، وإن لم يطلقوا عليه هذا المصطلح.

٣- إن من الأسباب التي جعلت لـ(صحيح مسلم) هذه الأهمية الكبيرة، وجعلته يحقق هذا النجاح الكبير أنه مؤلف وفق منهجية محددة واضحة المعالم، وهو ما يعرف حديثاً بـ(المدخل المنظومي).

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

١- ينبغي لطلاب العلم والباحثين أن يدرسوا مناهج العلماء السابقين في مؤلفاتهم من أجل أن يقتفوا أثرهم، ويتمكنوا من تدريس تلك المؤلفات بطريقة صحيحة تؤتي أكلها على أكمل وجه وبأسرع وقت.

٢- ينبغي لطلاب العلم والعلماء أن يطلعوا على ما يتوصل إليه العلماء والباحثون في العلوم والفنون الأخرى ليستفيدوا منها في أبحاثهم ودراساتهم في علوم الشريعة. وأن لا ينطووا على أنفسهم ويكتفوا بما تعلموه وأخذوه عن علماءهم ومشايخهم.

٣- إنه مهما كتب الكاتبون وألف المؤلفون حول صحيحي البخاري ومسلم فإن المجال يبقى واسعاً للكتابة والتأليف حول هذين الكتابين العظيمين خدمة للسنة النبوية المشرفة وللإسلام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

١- البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح بهامش فتح الباري، طبعة دار الفكر.

٢- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، السنن، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م.

٣- حاجي خليفة، كشف الظنون، دار العلوم الحديثة، بيروت- لبنان.

٤- الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، طبعة القسي بالقاهرة.

٥- ابن حجر، أحمد بن علي، العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط١ ١٩٨٤م.

٦- خاطر، خليل ملاّ، مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة- القاهرة، ط١ ١٤٠٢هـ.

٧- الخطيب، أحمد بن علي: تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي.

٨- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ط بيروت.

٩- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.

١٠- الدهلوي، شاه ولي الدين، حجة الله البالغة، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

١١- الديوبندي، شبير أحمد العثماني، فتح الملهم، ط الهند.

١٢- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان:

- ميزان الإعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة.
- تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار احياء التراث العربي.
- سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة.
- العبر في خبر من غبر، طبعة الكويت.

١٣- زيتون، د. حسن حسين، تصميم التدريس رؤية منظومية، ١٩٩٨، ط٢، عالم الكتب، القاهرة.

١٤- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر.

١٥- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٨

١٦- شاكر، أحمد بن محمد، الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٨٣.

١٧- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن،

- علوم الحديث، تحقيق د.نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، ط بيروت ١٤٠٤هـ.

١٨- العراقي، أبو الفضل بن الحسين، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١ ١٩٩٤م.

١٩- أبو عمير، د.فايز عبدالفتاح، الفكر المنظومي في صحيح البخاري، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٢٠)، عدد (٣ ب)، ٢٠٠٤م.

٢٠- الفارابي، د. عبداللطيف وزملاؤه، البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق، ١٩٩٢، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب.

٢١- القاسمي، محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، دار الكيب العلمية، ط١ ١٩٧٩.

٢٢- القنوجي، أبو الطيب السيد صديق حسن، الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٩٨٥م.

٢٣- الكتاني، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م.

٢٤- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية.

٢٥- مرعي، د.توفيق، الكفايات التعليمية في ضوء النظم، ١٩٨٣، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

٢٦- المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تهذيب الكمال، حققه الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٩٨م.

٢٧- مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٨- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، المجتبي، دار الفكر، ط١ ١٩٣٠م.

٢٩- النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار الفكر، ١٩٨.

٣٠- النووي، يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، ط القاهرة.

٣١- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد، طبقات الحنابلة، ط بيروت.